الرقابة: انخفاض معدل انضمام الأسر محدودة الدخل إلى برنامج «خطوة»

التنمية الاجتماعية: اعتماد آلية متكاملة لهذه الأسر للانضمام إلى برنامج «أيادي بحرينية» خلال 2027

عدم توسيع نطاق قائمة الأنشطة للأسر المنتجة منذ 2011

الوزارة: تحديث القائمة والانتهاء من التصور الأولي في 2026



رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية انخفاض معدل انضمام الأسر محدودة الدخل المستفيدة من الضمان الاجتماعي إلى برنامج «خطوة»، حيث انضمت إليه 167 أسرة خلال السنوات «2023-2025» من أصل 43867 أسرة مستفيدة من الضمان الاجتماعي خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي يستدعي تعزيز إجراءات استقطاب تلك الأسر وتشجيعها على الانضمام إلى البرنامج والاستفادة منه في تحسين معيشتها.

من جانبها أشارت وزارة التنمية الاجتماعية إلى إعداد واعتماد آلية متكاملة لاستقطاب الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي للانضمام إلى برنامج «أيادي بحرينية»، تتضمن تحديد الفئات المستهدفة، وحصر الأسر الراغبة والمستوفية لشروط البرنامج، والتنسيق مع الإدارات المعنية بالوزارة للتعريف بخدمات البرنامج، وتقييم احتياجات الأسر، وإعداد برامج تدريبية واستشارية ودعم فني وفق الإمكانات والموارد المتاحة، بما يسهم في تعزيز تمكينها الاقتصادي. كما ستتولى الإدارة متابعة نتائج تطبيق الآلية بصورة دورية، وتقييم أثرها وإجراء ما يلزم من تحسينات وفق نتائج المتابعة، ومن المتوقع الانتهاء من إعداد واعتماد الآلية خلال الربع الثاني من عام 2027.

من جهة ثانية رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام وزارة التنمية الاجتماعية بمراجعة وتوسيع نطاق قائمة الأنشطة الإنتاجية التي يمكن للأسر المنتجة مزاولتها من المنزل منذ اعتمادها في سنة 2011، ما يحول دون استفادة الأسر من الفرص المرتبطة بالأنشطة المستحدثة في السوق المحلي والإقليمي.

من جانبها أكدت الوزارة مباشرة وتقييم الأنشطة الإنتاجية المعتمدة، كما خاطبت وزارة شؤون البلديات والزراعة لاستطلاع مرئياتها بشأن الأنشطة ذات العلاقة. وأوضحت أنه يجري حالياً استكمال التنسيق مع الجهات المختصة لدراسة الأنشطة القائمة والأنشطة المقترح استحداثها، والتحقق من توافقها مع الاشتراطات التنظيمية والصحية المعمول بها. وفي ضوء ما يرد من مرئيات الجهات المختصة سيتم إعداد قائمة محدثة بالأنشطة الإنتاجية تتضمن ما يلزم من إضافة أو تعديل أو حذف، ورفعها لاستكمال الإجراءات النظامية المعتمدة، على أن يتم الانتهاء من إعداد التصور الأولي خلال الربع الرابع من عام 2026.

الرقابة: رفض وعدم تجديد قيد المنزل المنتج لانخفاض جودة المنتجات

التنمية الاجتماعية: تحويل هذه الأسر إلى برامج تدريبية أو استشارات فنية لتطوير منتجاتها خلال 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية قيام لجنة البت في طلبات قيد المنزل المنتج برفض قيد أو تجديد القيد لبعض المشاريع المنزلية بسبب انخفاض جودة منتجاتها من دون أن تقوم بتحويل أصحابها لتلقي التدريب اللازم لتطوير منتجاتهم، ما قد يضطرهم إلى مواصلة أنشطتهم الإنتاجية من المنزل من دون ترخيص. وفي هذا السياق أكدت وزارة التنمية الاجتماعية إعداد آلية لتحويل الأسر التي لا تستوفي منتجاتها معايير الجودة إلى البرامج التدريبية أو الاستشارات الفنية المناسبة لتطوير منتجاتها بدلاً من رفض قيدها أو عدم تجديده، وذلك بما يساعد على تشجيع الأسر خلال الربع الأول من عام 2027.

الرقابة: تأخر صرف عوائد نقاط البيع لأسرة منتجة فترات امتدت 14 شهرا

التنمية الاجتماعية: تحديد إطار زمني لإجراءات التحويل خلال 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية تأخر تحويل عوائد البيع المستحقة للأسر عن بيع منتجاتها عبر منافذ البيع المختلفة إلى حساباتها البنكية إلى فترات وصلت في إحدى الحالات إلى 14 شهرا، ما قد يؤثر على أوضاعها المالية. وأوضحت التنمية الاجتماعية في هذا الشأن أنه سيتم مراجعة إجراءات صرف مستحقات الأسر المنتجة، وتحديد إطار زمني لإنجاز إجراءات التحويل، مع متابعة الالتزام به بصورة دورية، بما يسهم في انتظام صرف المستحقات وتقليل مدة انتظار الأسر، وذلك خلال الربع الرابع من عام 2026.

الرقابة: عدم تنفيذ اختبارات دورية لاستعادة النسخ الاحتياطية الخاصة بالأنظمة

التنمية الاجتماعية: تنفيذ اختبارات استعادة دورية للأنظمة ذات الأهمية ديسمبر 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم تنفيذ وزارة التنمية الاجتماعية اختبارات دورية لاستعادة النسخ الاحتياطية الخاصة بالأنظمة خلال السنوات «2023-2025»، الأمر الذي يخالف مقتضيات البند «4.3.1» من سياسة النسخ الاحتياطي الخاصة بالجهات الحكومية الذي يقضي بتنفيذ هذه الاختبارات مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر للأنظمة والتطبيقات ذات الأهمية العالية. من جانبها قالت الوزارة إنها ستنفذ اختبارات استعادة دورية للأنظمة ذات الأهمية العالية وفق خطة معتمدة، وبما لا يقل عن مرة كل ستة أشهر، للتأكد من جاهزية الاسترجاع عند الحاجة. ومن المتوقع الانتهاء خلال ديسمبر 2026.

الرقابة: غياب أسس واضحة لتحديد الاحتياجات التدريبية في «التأمين الاجتماعي»

الهيئة: توثيق قياس مردود البرامج التدريبية خلال 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم وضوح الأسس والمعايير التي تستند إليها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين وإعداد الخطط التدريبية، إلى جانب عدم وجود ما يثبت قيام المعنيين بقياس المردود الناتج عن تنفيذ البرامج التدريبية.

وأوضح الديوان أن ذلك لا يتيح التحقق من مدى فاعلية البرامج التدريبية في تطوير مهارات الموظفين وقدراتهم، أو قياس أثرها على تحسين سير العمل ورفع مستوى الأداء.

من جانبها، أكدت الهيئة حرصها على إشراك الموظفين في الدورات التدريبية التي تتناسب مع الخبرات والمهارات اللازمة لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم.

وأوضحت أنها ستعمل خلال الفترة المقبلة على تطوير آلية التدريب من خلال ربط اختيار المرشحين للدورات بنتائج تقارير تقييم الأداء والاحتياجات التطويرية الفعلية، بما يضمن توجيه الموارد بكفاءة، على أن يتم ذلك خلال الربع الثاني من عام 2027.

وفيما يتعلق بقياس مردود البرامج التدريبية أكدت الهيئة أن المسؤولين يتولون تقييم أثر الدورات على إنتاجية الموظفين ومهاراتهم، مشيرة إلى أنها ستعمل على توثيق الإجراءات المتخذة لقياس مردود البرامج ونتائجها وانعكاسها على أداء الموظفين، بما يتيح تحديد مدى فاعليتها في تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وذلك خلال الربع الرابع من عام 2027.



الرقابة: الحاجة إلى تعزيز الرقابة على نظم المعلومات في «التأمين الاجتماعي»

الهيئة: استكمال شغل الوظائف الشاغرة بمجموعة التدقيق خلال الربع الرابع من 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية الحاجة إلى تعزيز مهام الرقابة على نظم المعلومات بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، من خلال تفعيل مجموعة التدقيق على نظم المعلومات أو الاستعانة بخدمات خارجية متخصصة، بما يضمن إحكام الرقابة على تقنية وأمن المعلومات والأنظمة المرتبطة بها، وتنفيذ أعمال التدقيق بصورة دورية ومنتظمة.

من جانبها، أكدت الهيئة أنها تعمل على تفعيل دور مجموعة التدقيق على نظم المعلومات، من خلال استكمال شغل الوظائف الشاغرة بها وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد، موضحة أن إجراءات التوظيف للمجموعة لا تزال قيد المتابعة، بهدف استكمال شغل الوظائف خلال الربع الرابع من عام 2026.

وأضافت الهيئة أنها تنفذ، بالتنسيق مع الجهات المعنية، عدداً من المبادرات الأخرى الهادفة إلى إحكام الرقابة على تقنية وأمن المعلومات المرتبطة بأنظمتها.

الرقابة: مؤشرات أداء غير قابلة للقياس في تقييمات موظفي «التأمين الاجتماعي»

الهيئة: شرعنا في توثيق إجراءات تحديد جوانب التطوير الوظيفي

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية تضمين استمارات تقييم الأداء لعدد من موظفي الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مؤشرات أداء غير كمية، ولا يمكن قياسها بصورة واضحة ودقيقة، فضلاً عن عدم اشتمالها على بنود تحدد جوانب تطوير الأداء الوظيفي والاحتياجات التدريبية للموظفين.

وأوضح الديوان أن ذلك لا يتماشى مع مقتضيات نظام إدارة الأداء الوظيفي «أداء»، ولا يوفر الأسس اللازمة لقياس أداء الموظفين وتحديد احتياجاتهم التطويرية والتدريبية.

من جانبها، أكدت الهيئة تنفيذ إجراءات تقييم أداء الموظفين وفقاً لأنظمة ومتطلبات الخدمة المدنية، موضحة أن النظام الإلكتروني المعتمد «أداء» يتضمن قائمة محددة لأنواع المؤشرات، بما يضمن مواءمتها مع معايير الأهداف الذكية (SMART).

وأفادت بأنها عقدت خلال الربع الأول من عام 2026 ورش عمل توعوية مكثفة للمسؤولين المباشرين والمراجعين، بشأن المنهجية الصحيحة لربط مؤشرات الأداء بالأهداف الفردية، كما ستعمل على تفعيل آلية للتدقيق العشوائي (Spot Checks) لمراجعة جودة صياغة المؤشرات وتقديم الدعم الفني اللازم قبل اعتماد التقييمات النهائية، لضمان دقة قياس الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك خلال الربع الثالث من عام 2026.

وأضافت الهيئة أنها شرعت في توثيق إجراءات تحديد جوانب التطوير الوظيفي، من خلال تضمين استمارات تقييم الأداء بنوداً تتعلق بتحديد جوانب تطوير الأداء والاحتياجات التدريبية للموظفين، بما يتوافق مع مقتضيات نظام إدارة الأداء الوظيفي «أداء»، على أن يتم تطبيق ذلك خلال الربع الرابع من عام 2026.

الرقابة: «طيران الخليج» تستقبل عطاءات عبر البريد الإلكتروني

طيران الخليج: جهة استشارية تراجع إجراءات العطاءات بالمحطات الخارجية.. والإنجاز في 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم احتفاظ لجنة المناقصات الداخلية بشركة طيران الخليج بصناديق مخصصة لإيداع عروض الموردين والمقاولين المتعلقة بالمشتريات التي تزيد قيمتها على 3 آلاف دينار ولا تتجاوز 10 آلاف دينار.

وأوضح الديوان أن أحد موظفي إدارة المشتريات أو الموظف المعني بالشراء في المحطات الخارجية يتولى تسلم تلك العروض وفتحها عبر البريد الإلكتروني، بالمخالفة لقرار مجلس المناقصات والمزايدات رقم (1) لسنة 2015، الأمر الذي يحول دون إحكام الرقابة على سرية العطاءات وضمان سلامة إجراءات تلقيها وفتحها.

من جانبها، أفادت الشركة بأن إدارة المشتريات تتلقى العطاءات وتحفظها في صندوق بريد إلكتروني أنشأه قسم شؤون المناقصات بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات، مؤكدة أن فتح العروض يقتصر على الموعد المحدد للمناقصة، حفاظاً على سريتها ووفقاً للأنظمة المعمول بها لدى مجلس المناقصات والمزايدات. وأضافت الشركة أن مراجعة سياسات وإجراءات الشراء في المحطات الخارجية تشمل آليات تلقي العروض وفتحها، مشيرة إلى أنها أسندت إلى جهة استشارية مهمة دراسة الإجراءات الملائمة وتقديم المشورة بشأنها، ضمن مشروع يُتوقع إنجازه خلال الربع الأول من عام 2027.